المركز القطري للصحافة
QATAR PRESS CENTER

التقرير (3) لسنة 2023

اليوم العالمي للبيئة في 50 عام

الأرض في العناية المركزة

2023/6/5

@QatarPressC

المركز القطري للصحافة
QATAR PRESS CENTER

المقدمة 03

البلاستيك يُهدد وجودنا 05

جهود قطرية وطنية ودولية 07

حماية الكوكب أم تقويض لسيادة الدول؟ 10

تحت عنوان "دحر التلوث البلاستيكي"، يُحيي المجتمع الدولي بمختلف مكوّناته من دول ومنظمات وشركات وأفراد مناسبة عالمية تجتمع حولها الحكومات والشعوب، وتُناصرها جميع الأحزاب والجمعيات، وغالبًا ما يُعارضها المناهضون في أي دولة ومجتمع وهي "اليوم العالمي للبيئة" الذي يُصادف في 5 يونيو من كلّ عام.

وقد اعتمدت الأُمم المتحدة هذه المناسبة في عام 1972 بقرار حمل رقم 2994، شكّل آنذاك نقطة تحول في تطوير السياسات البيئية الدولية، لا سيّما مع انعقاد المؤتمر الرئيسي الأول المعنيّ بالبيئة البشرية في الفترة الممتدة من 5 الى 16 يونيو بالعاصمة السويدية، حيث وُضع إعلان ستوكهولم، الذي تضمّن 26 مبدأ للحفاظ على البيئة ووضع هذه القضية في مقدمة الاهتمامات الدولية، ليكون بذلك نقطة الحوار الأولى بين الدول الصناعية والدول النامية، والعلاقة بين النمو الاقتصادي وتلوث الهواء والماء والمحيطات والآبار، والحرص على صحّة الناس ورفاههم في جميع أنحاء العالم. وقد نتج أيضًا عن هذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي الوكالة الأُممية المعنية بالقضايا البيئية.

ومن مؤتمر ستوكهولم الذي يُعدّ حجر الأساس لتوظيف قضايا البيئة في العلاقات الدولية، سواء من حيث تعزيز التعاون والتواصل الدولي لمكافحة هذا التحدي الإنساني المشترك، أو من حيث توظيف هذه القضية البشرية في أغراض سياسية كأداة للضغط على الحكومات، استمرت الدبلوماسية الأممية في عقد المؤتمرات المعنية بقضايا البيئة، بحيث عُقد ما يزيد عن 12 مؤتمر دولي للتباحث في قضايا البيئة، وأبرزها مؤتمر ريو المعروف كذلك باسم "قمة الأرض" عام 1992 بمشاركة 197 دولة، حيث تم وضع جدول أعمال القرن 21، الذي دعا إلى صياغة استراتيجيات جديدة للاستثمار في المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة؛ ومن ثم مؤتمريّ نيويورك عامي 1997 و2000، ومن ثم مؤتمر جوهانسبرج عام 2002 الذي نتج عنه إعلانًا سياسيًا وخطة عمل تضمنت أحكامًا تغطي مجموعة من التدابير التي يتعين اتخاذها من القطاعين العام والخاص، بمشاركة أكثر من 100 رئيس دولة وحكومة وعشرات الآلاف من ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية؛ تلاه مؤتمرات في مدينة نيويورك أيضًا أعوام 2000، و2005، و2008؛ بالإضافة إلى مؤتمر ريو عام 2012؛ وبعده نيويورك مُجددا في عامي 2013 و2015، وستوكهولم عام 2022.

وفيما يُصادف عام 2023 الذكرى الخمسين لاحتفال العالم بهذا اليوم، تستضيف دولة ساحل العاج الواقعة في غرب إفريقيا، وبالشراكة مع هولندا الأوروبية، احتفالات العام 2023، وذلك تقديراً لجهود ساحل العاج في حظر استخدام الأكياس البلاستيكية منذ عام 2014، وما تلعبه مدينة أبيدجان الإفريقية من دور مهمّ كمركز للشركات الناشئة العاملة في مجال دحر التلوث البلاستيكي. فيما تُعرف الحكومات الهولندية المتعاقبة بإجراءاتها المتعلقة بالمواد البلاستيكية، وعضويتها في الشراكة العالمية بشأن التلوث البلاستيكي والقمامة البحرية، ومساعيها الجدية في وضع صك دولي ملزم قانونًا لمكافحة التلوث البلاستيكي بحلول العام 2024.

البلاستيك يُهدد وجودنا

شكّل اليوم العالمي للبيئة منصةً عالية على مدار خمسة عقود، لتجديد الدعوة إلى الهيئات الحكومية الوطنية والدولية للاهتمام الفعلي بقضايا المناخ، واتخاذ إجراءات عاجلة عبر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لمواجهة التغيّر المناخي المتمثل بارتفاع كميات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأرض منذ ثلاثة ملايين عام، وهو ما يُعتبر اليوم مصدرًا رئيسيًا وخطيرًا يُهدد النظام الأيكولوجي، والأمن الغذائي، ويزيد من احتمالية وقوع الكوارث الطبيعية، وبالتالي يُهدد بقاء جميع الكائنات الحيّة.

وفي إطار موضوع هذا العام المعنيّ بالحدّ من التلوّث البلاستيكي، تُشير إحصائيات الأُمم المتحدة إلى أنّه يتم إنتاج أكثر من 400 مليون طن من اللدائن البلاستية سنويًا في جميع أنحاء العالم، ولا يُعاد تدوير إلا ما نسبته 10 بالمائة منها، لينتهي المطاف بنحو 19 - 23 مليون طن منها سنويًا في البحيرات والأنهار والبحار، وهذا يعادل وزن برج إيفل بنحو 2200 ضعفًا. كذلك، تُؤكد الدراسات أن معظم المواد البلاستيكية التي نستخدمها يوميًا في حياتنا، مثل الأكياس، وأدوات المائدة، والأكواب، وتغليف الأغذية، وعبوات المياه

البلاستيكية، وعبوات المستحضرات المختلفة، تتحلل إلى قطع أصغر وأصغر، ويمكن أن تدخل تلك الجسيمات البلاستيكية الدقيقة إلى جسم الإنسان من خلال الاستنشاق والامتصاص وتتراكم في أعضاء الإنسان، حيث تم العثور على جسيمات بلاستيكية دقيقة في الرئتين والكبد والطحال والكلى، وقد كشفت دراسة إيطالية نُشرت في يناير عام 2021 عن وجود جسيمات بلاستيكية دقيقة في مشيمة الأطفال حديثي الولادة، ناهيك عن تأثير المواد البلاستيكية على الخصوبة والنشاط الهرموني والأيضي والعصبي.

تُظهر الأرقام الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه يتم شراء مليون زجاجة بلاستيكية كل دقيقة، في حين يتم استخدام ما يصل إلى خمسة تريليون كيس بلاستيكي في جميع أنحاء العالم سنويًا. وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفعت كمية النفايات البلاستيكية التي يُنتجها العالم في عقد واحد أكثر مما كانت عليه في الـ40 عاماً الماضية، لذا من المتوقع أن يصل الإنتاج العالمي من المواد البلاستيكية الأولية إلى 1100 مليون طن بحلول عام 2050، خصوصًا في ظلّ استخدام نحو 36 في المائة من جميع المواد البلاستيكية المنتجة في التعبئة والتغليف الذي يذهب 85% منها إلى النفايات. أما الخسارة السنوية في قيمة نفايات العبوات البلاستيكية أثناء الفرز والمعالجة، فتُقدّر وحدها ما بين 80 إلى 120 مليار دولار أمريكي سنويًا.

جهود قطرية وطنية ودولية

كفل الدستور القطري حقّ الحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، في المادة 33 التي نصت على "أن على الدولة حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقًا للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال". كذلك نصت المادة 29 من الدستور على أن: "الثروات الطبيعية ومواردها ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها وفقًا للقانون". وقد تُرجمت هذه المواد بتأسيس وزارة البيئة عام 2008، ومن ثم تطوير أهداف هذه الوزارة بإنشاء وزارة البيئة والتغّير المناخي عام 2021، التي تتطلع إلى توفير بيئة نظيفة ومستدامة بحلول 2030، من خلال الحفاظ على جودة البيئة وصون مواردها للجيل الحالي والأجيال القادمة. وتقوم وزارة البيئة والتغير المناخي بتنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات البيئية، منها "مبادرة روّاد البيئة" التي تهدف إلى زيادة الوعي بتحديات التغير المناخي وأهمية حماية البيئة، عبر إشراك مختلف الفاعلين في المجتمع، أفراداً ومؤسسات، لمواجهة تحديات تغير المناخ والحفاظ على البيئة الفطرية والتنوع الحيوي بدولة قطر. بالإضافة إلى مبادرة "زراعة مليون شجرة" التزاماً من دولة قطر بالتعهدات الدولية بشأن خفض نسبة انبعاثات الكربون، في إطار سعي الدولة لزراعة 10 مليون شجرة بحلول 2030، كذلك يُعتبر "مشروع حماية السلاحف البحرية" صقرية المنقار المهددة بالانقراض من المشاريع الرائدة في حماية الأنواع البحرية المهددة بالانقراض في الدولة.

إلى جانب القوانين والتشريعات المختصة بحماية البيئة التي يتجاوز عددها الـ14 قانونًا وتشريعًا، من أهمها مرسوم بقانون رقم (30) لسنة2002 المتعلق بإصدار قانون حماية البيئة، وقانون رقم (21) لسنة 2007 بشأن التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وإقرار قطر للاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي عام 2005، كما حدّدت رؤية قطر الوطنية التنمية البيئية كركيزة رئيسية من بين ركائزها الأربع، بما يحقق التوازن بين تلبية متطلبات الدولة وبين متطلبات الحفاظ على البيئة، التي تُحمّل الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز مسؤولية للتعامل مع القضايا البيئية المحلية، خصوصًا فيما يتعلق بتلوّث الهواء، وأمن المياه، كما تم إدخال مفهوم الاستدامة في الثقافة اليومية كنمط حياة.

وفي إطار تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية طبقة الأوزون، وقّعت قطر أكثر من 13 اتفاقية بيئية رئيسية متعددة الأطراف وأبرزها: بروتوكول كيوتو عام 2005، وتُعدّ دولة قطر عضوًا مؤسسًا في المعهد العالمي للنمو الأخضر GGGI الذي يشارك في مساعدة البلدان النامية على اتباع استراتيجيات تنمية مبنية على أسس الاستدامة، وهي من البلدان المانحة. كما تشغل قطر عضوية صندوق أوبك للتنمية الدولي (OFID)، وتدعم بذلك مبادرة الأمم المتحدة "طاقة مستدامة للجميع " (SE4ALL) عن طريق تمويل الصندوق وخاصة للبلدان النامية، وهي أيضًا عضو في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) التي تدعم البلدان في انتقالها إلى مستقبل الطاقة المستدامة.

كذلك استضافت قطر مؤتمر الأطراف الثامن لاتفاقية فيينا، والمؤتمر 20 لأطراف بروتوكول مونتريال عام 2008، وتم اختيار دولة قطر لاستضافة المؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (COP18) عام 2012. كذلك وقعت دولة قطر على اتفاق باريس للتغير المناخي عام 2016، حيث يعمل صندوق الثروة السيادية لقطر على تشجيع نشاط الاستثمار الأخضر، وتبني نمو اقتصادي منخفض الكربون، مما يساعد على تحقيق الأهداف المناخية لهذه الاتفاقية.

وكشريك فاعل مع المجتمع الدولي في التصدّي للتغيّر المناخي، أعلنت دولة قطر عن مساهمتها بمبلغ 100 مليون دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نمواً للتعامل مع تغير المناخ والمخاطر الطبيعية والتحديات البيئية، وبناء القدرة على مواجهة آثارها المدمِّرة، وذلك خلال قمة العمل من أجل المناخ التي عُقدت عام 2019.

وإدراكًا منها للآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحدي التغير المناخي، أطلقت دولة قطر عام 2021 استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي، الهادفة إلى حماية البيئة القطرية وتعزيزها للحفاظ على جودة حياة الشعب القطري وضمان المرونة الاقتصادية على المدى الطويل، والتي تهدف إلى خفض الانبعاثات الغازية بنسبة 25% بنهاية عام 2030. قد أنشأت قطر محطة الخرسعة لإنتاج الطاقة الشمسية، التي من المتوقع أن تُسهم في خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو مليون طن سنوياً، ويأتي ذلك في إطار التزام الدول ببروتوكول كيوتو الذي يضمّ 192 دولة، والذي يهدف إلى خفض الانبعاثات.

في هذا السياق أيضًا، أنشأت قطر عدد من المراكز البحثية المعنية بالبيئة وأبرزها: معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة التابع لجامعة حمد بن خليفة عضو مؤسسة قطر، الذي سجّل أكثر من 65 اختراعًا وأكثر من 35 براءة اختراع مسجلة؛ ومركز البحوث البيئية في جامعة قطر، وتم تأسيس "إرثنا- مركز لمستقبل مُستدام" في عام 2022 المتخصّص في بحوث السياسات المعنية بالاستدامة ودعم القضايا المرتبطة بها.

وفي إنجاز عالمي بعالم الاستدامة، التزمت دولة قطر بتنظيم النسخة الأكثر استدامة في تاريخ بطولات كأس العالم لكرة القدم، من خلال حرص الدولة على تنظيم أول نسخة محايدة الكربون لبطولة كأس العالم لكرة القدم، وتجلّى ذلك بكافة مراحل بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022 التي شكّلت نموذجاً يحتذى به في البطولات الرياضية العالمية، وكرّست إرثاً في عالم الاستدامة والحفاظ على البيئة. كذلك تم تطوير نظام تقييم الاستدامة القطري، ليصبح المنظومة العالمية لتقييم الاستدامة "جي ساس"، ويوسع نطاق عمله ليشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويُعتبر هذا النظام الأكثر تطبيقاً أحد الأمثلة الواضحة على إرث المونديال، حيث تم تطبيق هذا النظام في أكثر من 15 ألف مشروع بناء على مدى السنوات العشر الماضية.

كذلك شددت توصيات المؤتمر الدولي حول التغيرات المناخية وحقوق الإنسان، الذي عُقد عام 2023، على ضرورة دمج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحصول على بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، في نتائج مفاوضات المناخ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وكذلك إدارة المناخ الإقليمية والوطنية والمحلية وأدوات السياسة الرئيسية مثل المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية.

حماية الكوكب أم تقويض لسيادة الدول؟

يكاد جميع سكان العالم بنسبة تصل إلى (99٪) يتنفسون هواء غير صحيّ، بحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية، التي أشارت أن الآثار المجتمعة لتلوث الهواء المحيط وتلوث الهواء داخل المنزل يرتبط بـ6,7 ملايين حالة وفاة مبكرة سنوياً. إلا أن تلوث الهواء ليس العامل الوحيد الذي يتسبب في الوفاة المبكرة، ففي أوروبا توفي 15 ألف شخص على الأقل عام 2022 بسبب موجات الحرارة، حيث سجّلت السلطات الصحية خلال أشهر الصيف الثلاثة نحو 4000 وفاة في إسبانيا، وما يزيد عن 1000 في البرتغال، وأكثر من 3200 في المملكة المتحدة ونحو 4500 وفاة في ألمانيا.

وعلى الرغم ممّا يُشكله تغيّر المناخ من تحدي عالمي مشترك، إلا أن قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في روما عام 2021 أكّدت إخفاق قادة الدول الصناعية الكبرى في تنفيذ وعودهم بخفض الانبعاثات إلى الصفر، وأجلّوا تعهدهم بالوصول إلى مستوى صفري لانبعاثات الكربون إلى تاريخ غير مُحدد في عام 2050، ما دفع بالأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى كتابة تغريدة قال فيها "أرحّب بالتزام مجموعة العشرين المتجدّد إيجاد حلول على الصعيد العالمي، لكنّي أغادر روما بآمال محبطة، حتّى لو لم تُدفَن بعد". وتعزيزًا للآمال التي دُفنت، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (كوب26) في مدينة غلاسكو الأسكتلندية لاحقاً في العام نفسه، وعُرف بقمة "الأمل الأخير والأفضل" حيث اجتمع قادة العالم البالغ عددهم أكثر من 120، وأكدّوا حرصهم على حماية كوكب الأرض.

وفيما يتعين على العديد من الدول بذل مزيد من الجهود لمكافحة التغير المناخي ومنها الصين والولايات المتحدة الأميركية والهند وبنغلادش وباكستان وإندونيسيا وقطر والعراق، يُراهن العالم على 5 دول لحماية الكوكب وهي: النرويج التي تصدّرت قائمة الدول بتبني أفضل الممارسات للحفاظ على كوكب الأرض والمناخ، تلتها البرتغال، والأروغواي، كينيا، ونيوزيلندا.

صحيح أن ليس هناك خلاف على حماية الكوكب، ولكنّ الصراع يكمن في طُرق المواجهة، والتصدّي، والتنازلات التي ينبغي على الدول الصناعية والدول المنتجة للنفط والغاز والأخرى الداعمة للمحطات التي تعمل بالفحم، وممارسات الشركات العابرة للقارات، التي نادرًا ما تلتزم بمعايير الاستدامة، حيث الثروة مقابل الاستدامة، وبالتالي التنازل عن الثروة يعني تغيير في موازين القوى، وبالتالي في مسار العلاقات الدولية. وهذا ما يثير قلق العديد من الدول لا سيّما الصغيرة منها، التي ستتعرّض دون أدنى شكّ لضغوطات عالية قد تصل في مرحلة ما إلى تدخلات خارجية بالقوّة بذريعة منع "الإبادة البيئية" ومحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري على أساس أنّ الانبعاثات التي تصدر من بلدٍ ما تُشكل مصدر تهديد لدولة أخرى قد تبعد عنها مئات الآلاف من الكيلومترات، وهذا بحد ذاته مصدر تهديد يُقوّض سيادة الدولة، فإذا رفّ جناح الفراشة في البرازيل ستحدث موجة من الفيضانات في أوروبا، وإذا ارتفعت الانبعاثات في الهند، ستواجه أمريكا الحرائق، وإذا تراجعت المحصول الغذائي في روسيا ستجوع إفريقيا، وإذا كحّت الصين سيُضطر العالم لرفع حالات الطوارئ. فهل سيكون اليوم العالمي للبيئة مناسبةً إنسانية أم مجرد استعراض للجهود لمدّة 24 ساعة؟